



دورة عام ٢٠١٩

البند ١٨ (ز) من جدول الأعمال

## قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

[بناء على توصية لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة (E/2019/44)]

## ٢٦/٢٠١٩ - تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثامنة عشرة

## إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٢٣/٢٠١٧ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ و ١٢/٢٠١٨ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس اتباع نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"،

وإذ يؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإذ يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦<sup>(١)</sup>،

(١) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق.



**وإذ يشير** إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٧/٦٩ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية لتمكين من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

**وإذ يشير** إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد<sup>(٢)</sup>، التي دخلت حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

**وإذ يشير** إلى قرار الجمعية العامة ٢١٨/٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الذي سلمت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا،

**وإذ يشير أيضا** إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

**وإذ ينوه** بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها،

١ - **يحيط علما** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثامنة عشرة<sup>(٣)</sup>، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة بشأن بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، بما يشمل جوانب تمكين الناس في مجالي الحوكمة والإدارة العامة وضمان الشمول والمساواة، وفقا لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩؛

٢ - **يدعو** اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٤)</sup> في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز صوب تحقيقها؛

٣ - **يرحب** بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجددا أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 2349, No. 42146

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٩، الملحق رقم ٢٤ (E/2019/44).

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

### بناء مؤسسات قوية من أجل إقامة مجتمعات متساوية وشاملة للجميع

- ٤ - **يكرر تأكيد** الدور الحاسم الذي تضطلع به المؤسسات في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ويدعو المؤسسات إلى استحداث طرق عمل أكثر إبداعاً ومرونة وتكاملاً تحقيقاً لهذه الغاية، ويلاحظ أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة؛
- ٥ - **يرحب** بمبادرة اللجنة الرامية إلى تقييم التقدم المحرز بشأن الجوانب المؤسسية للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة باعتبارها مساهمة في الاستعراض العالمي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الذي سيجري على المستوى الوزاري ومستوى مؤتمرات القمة، ويلاحظ مع التقدير عملها في تحديد التقدم المحرز والآفاق الممكنة والإجراءات الموصى باتخاذها فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ الهدف ١٦ على الصعيدين الوطني ودون الوطني، مع مراعاة الروابط الهامة بين الهدف ١٦ وجميع أهداف التنمية المستدامة؛
- ٦ - **يسلم** بأن الاستعراضات المتعمقة للجوانب المؤسسية لأهداف التنمية المستدامة يمكن تعزيزها من خلال توفير أدلة أقوى على قدرات الحوكمة وتحليل الاتجاهات في العديد من المجالات، فيما يتعلق بأمور منها كفاءات القوى العاملة في القطاع العام، والاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات، وإنتاج الخدمات العامة، ومشاركة أصحاب المصلحة، ومنع الفساد، وعدم التمييز، والشفافية المالية، والوصول إلى المعلومات؛
- ٧ - **يلاحظ مع الاهتمام** العمل الجاري الذي تقوم به المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات للاضطلاع بعمليات مراجعة مدى استعداد الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعمليات مراجعة الحسابات لتنفيذ أهداف محددة يمكن الاسترشاد بها بشكل مفيد في الاستعراضات الوطنية للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛
- ٨ - **يؤكد** أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أي أحد خلف الركب يتطلبان معالجة أوجه عدم المساواة العميقة الموجودة في العديد من البلدان، مما قد يتطلب من المؤسسات على جميع المستويات أن تؤدي دوراً أكبر في تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذها، بوسائل منها إعادة التوزيع بصورة أكثر فعالية وبرامج الحماية الاجتماعية، والنظم الضريبية التصاعدية والإدارة الفعالة، والتدابير الخاصة المؤقتة للقضاء على جميع أشكال التمييز وآثارها السلبية المتفاقمة، لا سيما ما يترتب منها على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً؛
- ٩ - **يؤكد من جديد** الحاجة إلى إدخال تحسينات عملية مستمرة على قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على النظر في إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة<sup>(٥)</sup>، التي أقرها المجلس في قراره ١٨/٢٠١٨، على جميع المؤسسات العامة ودعمها لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

(٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٨، الملحق رقم ٢٤ (E/2018/44)، الفصل الثالث، الفرع باء، الفقرة ٣١.

١٠ - **يشجع** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية ذات الصلة لتفعيل المبادئ، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وعلى مواصلة إشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في هذا الصدد، على نحو شامل، وبالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

١١ - **يحيط علماً** بمبادرة اللجنة الرامية إلى ربط مجموعة من أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها عالمياً بكل مبدأ من المبادئ بغية الإسهام في تدعيم الأساس التحليلي الذي يُستند إليه في تقييم أثر سياسات الإصلاح على بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

١٢ - **يرحب** بما تقوم به اللجنة من أعمال من أجل تعزيز قدرات مؤسسات الدولة وإعادة إنشاء مؤسسات ونظم ذات مصداقية للحكومة والإدارة العامة بعد انتهاء النزاع، ويتطلع إلى زيادة مشاركة اللجنة في تعزيز الحكومة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في حالات ما بعد النزاع ومساهمتها في عمل لجنة بناء السلام؛

#### المتابعة

١٣ - **يطلب** إلى اللجنة أن تدارس، في دورتها التاسعة عشرة المقرر عقدها في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، موضوع دورة المجلس لعام ٢٠٢٠ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٠ وأن تقدم توصيات بشأنه؛

١٤ - **يدعو** اللجنة إلى المساهمة في تحليل وتقييم موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمجلس لعام ٢٠٢٠، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع أهداف التنمية المستدامة؛

١٥ - **يدعو أيضاً** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات الجاري استحداثها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تتفاوت تفاوتاً شديداً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة؛

١٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند معالجة الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

١٧ - **يطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتنياز في سلك الخدمة العامة تحقيقاً للتنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

١٨ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

الجلسة العامة ٣٦

٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٩